



مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: القوة وأثرها في إدارة النظام الدولي

اسم الكاتب: م. انعام عبد الرضا سلطان

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/665>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 09:27 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفلد في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



القوة وأثرها في ادارة النظام الدولي

بحث أعده

المدرس أنعام عبد الرضا سلطان

جامعة بغداد / كلية الاعلام

المقدمة:

تعد القوة من اهم التغيرات التي طرأت على النظام الدولي فهي جوهر التحليل السياسي والقوة والسياسة لا ينفصلان باعتبار ان القوة هي نقطة البداية لواقع الامثلية السياسية تطبيقياً، وتحليل السياسة على المستوى الأكاديمي.

وخلصت هذه القوة الى عدة تغييرات في النظام الدولي تبعاً لافول وبروز القوى، وبعد الحرب العالمية الثانية كان النظام يتم ادارته باستخدام القوة العسكرية بمختلف ادواتها والياتها، لكن في الوقت الحاضر ظهر العامل والقوة التكنولوجية كمؤثر مهم في ادارة النظام الدولي الذي اقترن بشورة المعلومات والاتصال.

أهمية البحث والهدف منه:

يتناول البحث بالتحليل والتفسير موضوع في غاية الاهمية الا وهو موضوع القوة، وكيف جرى فيها تغير وانتقال من كونها تعتمد على العوامل العسكرية الى كونها تعتمد على حصيلة مركبة يكون للعوامل التكنولوجية فيها التأثير الابرز. كما يتناول موضوع ادارة التحفيز في النظام الدولي، وكيف ترتهن الى القوة في عملية اتمامها، وذلك بقصد معرفة اتجاهات التحول الممكنة في النظام الدولي.

الملخص

يتناول البحث بالتفسير والتحليل موضوع القوة، وما حدث فيه من تحول من كون القوة تعتمد على القوة العسكرية الى كونها صارت تعتمد على عوامل متعددة ومنها التكنولوجيا والاقتصاد وغيرهما. كما يتناول البحث بالتحليل والتفسير اتجاهات التحول في ادارة النظام الدولي، وكيف صارت تتاثر بما جرى من تغير في عوامل القوة .

Abstract:

The research deals with the interpretation and analysis of the subject of force, and its transformation from the fact that force depends on military power to the fact that it has become dependent on various factors, including technology, economy and others. The research also analyzes and explains trends in the transformation of the international system, and how it is affected by changes in power.

المبحث الثاني- إشكال القوة في النظام الدولي،
وفيه تم تناول: القوة العسكرية، والقوة
الاقتصادية، والقوة التكنولوجية
المبحث الثالث- تحول القوة في النظام الدولي
.... وسيتم تناولها في أدناه:

المبحث الأول

اطار نظري

إن أية بحث او دراسة لا تستقيم دون
إمعان النظر في معنى المصطلح الذي تعتمده،
من حيث الاطار المفاهيمي ، دلالاته ، مضمونه ،
نطاق اختصاصه ، وعلاقته بالظواهر الأخرى
التي تبدو متداخلة معه، لذا سوف نقوم
بتوضيح كل مفهوم .

المطلب الأول

مفهوم القوة

برغم من أن الفلسفه والعلماء
الاجتماعيين والإستراتيجيين العسكريين قد
أفاضوا منذ القدم حول تناول مفهوم القوة
وأختلفوا في تعريفه إلا أن الإختلافات القائمة
بينهم لم تكن جوهريه بالقدر الكبير، وذلك
بالنسبة للأغراض العلمية التي تختلف كثيراً
في طبيعتها عن المداولات الأكاديمية، على قدر
أهمية الأخيرة، والقوه هي ببساطه القدرة على
التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي
الفاعل، لذلك فالآقويه في أي موقف اجتماعي
كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي هم الذين
يفرضون إرادتهم وكلمتهم ويسيرون الأمور
كما يرونها ووفقاً لصالحهم الخاصة^(١). إن
جوهر أي تعريف للقوة هو أنها علاقه سلوكية
ين طرفين يقوم أحدهما بالتأثير في سلوك
الطرف الآخر، فى الإتجاهات التي تحقق
أهدافه، أو بما يتفق مع رغباته، فى وقت معين

مشكلة البحث:

ومن هنا انطرح اشكالية البحث التي
تتحدد بالتساؤل الرئيس الاتي:
كيف تؤثر القوة في ادارة التغيير في النظام
الدولي؟

وهنا تطرح اشكالية البحث التساؤلات التالية:
كيف يمكن للقوة ان تؤثر في النظام الدولي
وعملية ادارته؟ هل هي القوة العسكرية
المؤثرة؟ أم القوة الاقتصادية؟ أم القوة
الטכנولوجية؟
وكيف يتم عملية التحول في النظام الدولي؟

فرضية البحث:

وهذه التساؤلات تجيب عنها فرضيتين، هما:
الأولى: لم تعد القوة العسكرية هي القوة
الوحيدة في العالم التي تلجم اليها الدولة في
ادارة التغيير في النظام الدولي ، وإنما
تكنولوجيا ومقوماتها هي التي تمتلك اغلب
التاثير والقوة في عملية الادارة.

والثانية: ان النظام الدولي هو اطار المؤسسي
والدبلوماسي والسياسي والقانوني المنظم
للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة
ويعد تفاعل الوحدات السياسية لهذا النظام
(دول العالم) تعاوناً وتنافساً وحرباً وهو المحرك
الأكبر فيه، إضافة إلى كل إطار تنظيمي

قادر على التأثير في واقع العلاقات الدولية.

منهج البحث:

ويعتمد البحث على المنهج التحليلي.

هيكلية البحث:

وقسم البحث الى ثلاثة مباحث، وكالاتي:
المبحث الأول - اطار نظري، وفيه تم تناول
مفهوم القوة، ومفهوم التغيير، ومفهوم ادارة
التغيير

في إطارها وسائل وأساليب التأثير على الإرادات والسلوكيات، عبر فترة من الزمن تشكل في التحليل النهائي حوار صدام إرادات يتحدد بناء على ملامحه نمط العلاقة القائمة بين الطرفين.

٣- أن القوة نسبية، وليس قيمتها مطلقة، فمن غير الممكن وصف طرف ما بأنه قوي أو ضعيف، إلا في إطار مقارنته بطرف أو أطراف أخرى، فتلك المقارنة هي التي تحدد موقعه في هيكل القوة على المستوى الإقليمي أو الدولي، فالهند قد تكون قوية عسكرياً بالنسبة لباكستان، لكن الصين قد تكون أقوى منها، والأخيرة أقل قوة بالنسبة للولايات المتحدة، فالفكرة العامة هي أن الدولة تكون قوية بمدى قدرتها على التأثير في سلوك الآخرين بأكثر مما يؤثر به الآخرون في سلوكها، أي عندما تكون (أ) قادرة على دفع (ب) إلى القيام بعمل معين، أو منعها من القيام دون أن تستطيع (ب) دفع (أ) يفعل / لا يفعل شيئاً مشابهاً لما اضطرت إلى القيام أو عدم القيام به، بما يطرحه ذلك كله من افتراضات بالنسبة لكم ونوع أدوات القوة المملوكة لكل منهما.

المطلب الثاني

مفهوم التغيير

يعد البحث في مفهوم التغيير أمراً لا يخلو من الصعوبة، يقصد بالتغيير في معناه اللغوي (غير الشئ حوله وبديل احواله وجعله غير ما كان كقولنا - غير الدهر احوال القوم) (٤)، مما اوجب عدم قول تغيير الذات وإنما قول التغيير في الذات لأن هناك فرق شاسع بين المعنيين لأن تغيير الشئ يعني استبداله بشئ آخر او تغيير ماهيته وكونيته

أو عبر فترة زمنية ممتدة، أو في مجال ما أو عدة مجالات، استناداً على توافر قدرات تتيح له (للطرف الأول) القيام بذلك.

يعرف موركين ثاو القوة بانها (القدرة التي يمتلكها الانسان للتحكم في افكار وسلوكيات الاخرين وتعدد زوايا النظر الى مفهوم القوة في العلاقات الدولية وتعرف بعناصرها او بتأثيرها لذلك يذهب بعض الدارسين الى حصرها في المجال العسكري او التكنولوجي او الاقتصادي بينما ينصرف اخرون لتحديد لها بمعنى القدرة على توجيه السلوك الاخرين وتغييرها اتباعاً لاهدافهم) (٢).

وهنالك عدة عناصر لمفهوم القوة ابرزها التالي (٣) :

١- أن القوة وسيلة لتحقيق غاية، وليس غاية في حد ذاتها، فالدول تستخدم قوتها لتحقيق أهداف محددة في النهاية، فمن الصعب تصور أن الدول يمكن أن تستخدم قوتها ببساطة لمجرد استعراض القوة، فعندما تقوم الحكومات بتنظيم استعراضات عسكرية لقواتها وأسلحتها في ميادين العواصم، يكون الهدف هو اكتساب أو تأكيد مكانة سياسية دولية / إقليمية معينة، أو رفع الحالة المعنوية للشعوب، إن لم يكن تدعيم الردع، أو إرسال رسائل في اتجاه أو آخر، وعندما تنشر البنوك موازناتها المالية السنوية في الصحف، أو تتبرع لمشروعات خيرية، أو تتفق على العلاقات العامة، فإنها تستهدف كسب ثقة العملاء بتأكيد قوتها مركزها المالي .

٢- أن القوة علاقة بين طرفين، وليس فعل ساكن، أو ممارسة في فراغ، فأعمال التأثير تتضمن بالضرورة وجود علاقة بين طرفين (الدولة وأولى دولتها على سبيل المثال) تتفاعل

فالتغير ظاهرة حتمية تخضع لها كافة الانظمة من بيولوجية وتقنية واجتماعية وسياسية دولية. كما وكان لمفهوم التغيير التقارب الكبير مع مفاهيم مقاربة نذكر منها:-

١- التغير والتغيير.

ان التغير يحدث دون تدخل او تخطيط ويرجع الى اختلاف في التوازن بين عدد من العوامل الطبيعية والثقافية والديموغرافية وغيرها من العوامل، وهو تغير طبيعي لا ارادي يطلق عليه مسمى تغير، والفرق بينه وبين مفهوم التغيير في كون الاخير يتم التحكم بمساره والتخطيط لاحاداته كما ويتم تحديد اهدافه و مجالاته وطرق تنفيذه وسرعتها وهو وسيلة فعالة لتطوير المجتمعات ومؤسساتها المختلفة وله اثر مهم في استمراريتها^(٧).

٢- التطوير والتغيير.

ان التطوير يعني تحول من طوره. ويشير الى التغير التدريجي الذي يحدث في بنية النظام. كما ويطلق التطور على التغير التدريجي الذي يحدث في بيئه المجتمع او العلاقات او النظم او القيم السائدة فيه، فالتطوير اصطلاحاً هو التحسن وصولاً لتحقيق الهدف المرجوه بصورة اكثر كفاءة. والفرق بينه وبين مفهوم التغيير يكمن فيما يأتي^(٨):

أ- التغيير الذي يحدث قد يتوجه نحو الأفضل او نحو الاسوء وبالتالي قد يؤدي الى تحسن او تخلف ،اما التطوير فهو يؤدي الى التحسن والتقدم لكونهبني وفق اساس

علمي.

الى شئ اخر تماما اما التغيير في الشئ يعني بقاء الشئ على ما هو عليه مع اجراء تعديلات وتغييرات محددة فيه^(٩) ، ويتبين ان كلمة غير والتي بدورها تشير في اللغة الى اصلين هما:-

الأول: احداث شيء لم يكن قبله.

الثاني: انتقال الشيء من حالة الى حالة أخرى.

فمن الاصل الأول: (غيره)، جعله غير مكان، وغيره حوله وبدلته. ومن الاصل الثاني: (غير)، اي تغير الحال وانتقالها من الاصح الى الافضل.

وتشير الدلالة الاصطلاحية للفظ التغيير بدلالة Change يعني انتقال اي شيء او ظاهرة من حالة لآخر، او هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة او مضمون او هيكل شيء او ظاهرة، ويقصد باصطلاح Social الشخص وعلاقاته وتفاعلاته مع الآخرين^(٦)، ومصطلح التغيير الاجتماعي Social-Change فانه يشير الى تلك العملية المستمرة والممتدة لراحت زمنية متعاقبة يتم عبرها حدوث اختلافات او تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية او في المؤسسات او التنظيمات او في الأدوار الاجتماعية.

لقد عرف خضير كاظم محمود التغيير بأنه (حركة الانتقال الجنسي والتدرجي من واقع راهن الى حالة جديدة تختلف عن سبقاتها او عن الحالة القائمة)، بينما اعرفه فاروق السيد بأنه (التحول من نقطة التوازن الحالية الى نقطة التوازن المستهدفة، أي الانتقال من حالة لآخر في الزمان والمكان).

ويرى أ. نبيه اوتكتين في كتابه النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين إن التغيير لم يعد بحاجة إلى حواجز ومسوغات، كونه بما يمثل صناعة لها آلياتها ومراحلها وفاعليتها. وتلك نظرة جديدة وإن كان إدراكها حاضر تاريخياً، كما هو الحال مع أفعال التوسيع والطموح والغزو وصناعة العدو وغيرها^(١٠).

وهناك استراتيجيات للتغيير^(١١)

هذه الاستراتيجيات تقسم إلى ثلاثة أنواع هي:-

أ. الاستراتيجية العقلانية التجريبية، واهم

فرضيات هذه الاستراتيجية هي:

- ان الفرد عقلاني.
- يمكن اقناع الفرد بمزايا التغيير.
- سوف يقبل الفرد بالتغيير لتحقيق مصالح ذاتية.

ب. استراتيجية التثقيف الموجه، واهم فرضيات هذه الاستراتيجية هي:

- ان الفرد يقاد في افعاله بالانماط الاجتماعية والثقافية التي يعتقد ويلتزم بها.

ان التغيير يشمل المستويين الفكري والشخصي للفرد.

- حتمية الاستعانة بالخبراء والذين يضعون التصورات والحلول لما تحدده المنظمات من اوجه التغيير.

ج. استراتيجية القوة القسرية، واهم فرضيات هذه الاستراتيجية هي:

- الاشخاص الاقل سلطة يذعنون للاشخاص الاكثر سلطة.

استخدام القوة الشرعية وغير الشرعية على حد سواء.

- القوة غير العنيفة تحدث تغييراً سلبياً.

اعادة توزيع السلطة لاحداث التوازن والتغيير.

بـ التغيير يتم احياناً بارادة الانسان واحياناً اخرى بدونه. اما التطوير فلا يتم الا بارادة الانسان ورغبتة الصادقة فإذا لم تتكون الارادة نحوه والرغبة فيه فلا يمكن له ان يرى النور او يظهر لحيز الوجود.

تـ التغيير يكون جزئي ينصب على جانب معين او نقطتين محددة. اما التطوير يكون شامل ينصب على جميع الجوانب للموضوع او الشيء المراد تطويره.

٣- الاصلاح والتغيير.

إنَّ الاصلاح يعني إجراء تعديل ينصب على البنى القائمة بذاتها بتبدلها او تبديل البعض من مكوناتها لضمان تطورها وقدرتها على الاستجابة لأوضاع وحاجات مستجدة، وقد يرمي الى إعادة انتاجها بصورة جديدة وفق شروط متغيرة بما في ذلك ازالة المثالب المعاقة لصلاح مقومات التفاعل الايجابي والتقدير، والفرق بينه وبين مفهوم التغيير في كون الاخير هو دعوة الى تعديل جذري في البنى والهيكل القائم في المجتمع وهو غالباً يعني انتقال شامل وليس جزئي في مختلف نواحي الحياة من وضع الى آخر مختلف تماماً عن السابق وفق عمليتي هدم وبناء متربطتين بازالتة البنى والآليات القديمة واقامة بنى جديدة محلها، ومن ناحية اخرى يكون لصلاح انماطاً متعددة فقد يكون شاملاً وهنا يقترب ولحد كبير من مفهوم التغيير، وربما يقتصر على حقل واحد او اكثر من حقول النشاط الاجتماعي فيصبح عندها القول باصلاح اقتصادي وآخر اداري وثالث سياسي ورابع قضائي وهكذا^(٤).

فالقوة لا تفرض بالاكراه والعنف وإنما بالقدرة على التأثير.

اي ان السبب الرئيسي هو التأثير بالقوة وليس بامتلاك القوة، لذا لابد من اعادة النظر في وضع الدولة في النظام الدولي حيث لم تعد هي المحرك الاساس في النظام الدولي، بالإضافة الى ضرورة اعادة التعامل الدولي يجب ان يكون قائما على القواعد الدولية ولكن في الوقت الراهن أصبحت أدوات الفصل بين القانون والاعراف امر قائم.

بـ- الاتجاه القيمي - هذا الاتجاه يؤكد على ضرورة الالتزام بالقواعد القانونية الاخلاقية الدولية اي الالتزام بمبادئ الامم المتحدة والقانون الدولي ، حيث في الوقت الراهن أصبحت الاخيرة هي الاداة الشرعية للقوة والحق في استخدامها من قبل الدول الكبرى^(١٤).

جـ- الاتجاه المنهجي - هو الاتجاه الذي يربط بين السياسة والاستراتيجية حيث ان السياسة تبحث عن الاهداف والاستراتيجية تبحث عن الغايات ، حيث طرحت الانظمة الغربية عامة ونظام الولايات المتحدة خاصة العديد من المناهج والاستراتيجيات من اجل الربط بين السياسة والاستراتيجية من اجل الوصول الى اهدافها وتحقيق غاياتها بدلًا من استخدام القوة العسكرية وتداعياتها السلبية في الجانب المادي والمعنوي حيث استخدمت اسلوب خلق الفوضى البناء ك احدى الاستراتيجيات التي طبقتها في الانظمة العربية من اجل تمزيقها وتفتيتها الى وحدات صغيرة يسهل السيطرة عليها.

ويتبين من كل ما تقدم وحسب تعريف الاستاذ الدكتور (منعم العمار) بان التغيير هو (رؤية مقصودة ومبررة بأفعال محسوبة ومدركة سلفاً، تظهر على شكل سلوكيات غالباً ما تكون منضبطة ومخططة لها، مؤثرة في قوة وقدرة الدولة بقصد حملها على الانتقال من واقع إلى آخر، مسيرة أو تكيفاً أو مقاومة).

المطلب الثالث

ادارة التغيير

أن إدارة التغيير تمثل مشروعًا قائماً بحد ذاته، يتناسب ويتناسق مع الفكر الاستراتيجي وما يشهده من ثورة فكرية، واستنبات الإستراتيجية الشاملة التي جعلت من هدفها الأعلى هو تحقيق التغيير مما جعله يصبح المنهجية المستقبلية هي منهجية التغيير، وبذلك تكون مصطلح يوحى باستمرارية إدارة الفعل التغييري^(١٥). وقد اختلف الكثير من الكتاب في كيفية إدارة التغيير في النظام الدولي ، حيث ان الاخير هو حقيقة قائمة والقولبة السياسية موجودة فيه لكن طبيعة اداء المنظمات اختلف ولم تستطع استيعاب الازمات التي مر بها النظام وبالتالي انقسم الباحثون في إدارة التغيير في النظام الدولي الى ثلاثة اتجاهات هي^(١٦):

أـ- الاتجاه النظمي - حيث يجد ان هناك متغيرات قيمة وآخر وصفيه ادائية اي ان ادارة النظام لا تتم الا باعادة النظر في سلم القوة التي اصبحت معيارية بمعنى ان القوة أصبحت ان القوة أصبحت مؤثرة وتقترب بالقدرة وليس من خلال الامكانات

وتشترك القيادة السياسية العسكرية مع القيادة السياسية للدولة لتحديد الهدف العسكري والذي يشترط فيه^(١٣):

- أ- أن يكون في قدرة وإمكانيات الدولة.
- ب- أن ينفذ في إطار مسرح الحرب أو العمليات المحدد للدولة

ج- أن يتم تحقيق الهدف السياسي العسكري إما باستخدام القوة أو بالسياسة أو بالجمع

بين تحقيق الهدفين معاً

لذا فان العقيدة العسكرية للدولة تتحدد بناء على الإمكانيات المادية والتكنولوجية والبشرية للدولة من ناحية، ومن ناحية أخرى تقويمها وتقديرها لقدرات وإمكانات الدول المنافسة معها. كما أن العوامل السياسية والأيديولوجية والجغرافية تلعب دوراً مهماً في تحديد العقيدة العسكرية للدولة، وهكذا فإن العقيدة العسكرية ليست شيئاً جاماً ولكنها قد تتغير تبعاً للتغير محدّداتها^(١٧).

ومن أبرز مقومات القوة العسكرية؛ مقدرتها على تنفيذ مهماتها بكل فعالية تجعلها تنتصر في أي مواجهة بأسرع وقت وأقل خسائر ممكنة، وتستند في كفاءتها إلى مالديها من رجال وعتاد وما تملكه من تميز مستوى، وحسن توظيف ذلك من خلال الموروث العسكري والتقاليد الوطنية، وخطط التدريب، والمهارات الحربية والفنية؛ لتANDOM فعالياتها عبر التخطيط الدقيق والرؤية المستقبلية المستشرفة التي تستهدف التطوير الدائم والتطبيق الجاد والمسيرة المتزنة، إنَّ من أبرز مؤشرات ارتفاع كفاءة القوات أنها توازن بين الرجال والمعدات. فقد لا تكون أحد المعدات

المبحث الثاني

أشكال القوة في النظام الدولي

لقد تعددت أشكال القوة في العلاقات الدولية، إذا ان لكل دولة قوة خاصة بها جعلتها تتميز عن غير من الدول الأخرى إذا قد تلعب دوراً في النظام الدولي بالاعتماد على تلك القوة واهم الانواع القوية سوف يتم ذكرها في البحث بالتفصيل.

المطلب الأول

القوة العسكرية

لقد كانت القوة العسكرية في الماضي هي الركيزة الأساسية لقوة الدولة فكان الاعتماد عليها في المقام الأول لتحقيق الأمن والاستقرار، ولكن في عالم اليوم تغيرت المفاهيم والمعايير وأصبحت عناصر قوة الدولة الشاملة كلها يجب أن تتوافق وتنكأ في وتعاوناً إلى جنب لتحقيق الأهداف والغايات العليا للدولة في إطار منسق داخل مفهوم الاستراتيجية الشاملة. وينبع الهدف السياسي العسكري من الغاية القومية للدولة أو من أهدافها القومية وإن مفهوم الهدف السياسي العسكري ذو شقان (السياسي والعسكري) والذي يجب أن يتحققان من خلال السياسة والقوة معاً، حيث يمكن تعريف الهدف السياسي العسكري بأنه^(١٥) "هو النتيجة المباشرة التي تهدف إليها الدولة ومجموعة الدول في إطار التحالف العسكري بينها وبين حلفائها لإنجاح الصراعسلح والتي تعتبر مقدمة ضرورية لتحقيق الهدف القومي، ويتحقق هذا الهدف من خلال إحداث آثار مادية ونفسية لا يمكن تحقيقها إلا بشكل من أشكال الصراعسلح".

قيادتها تناور بها وتراهن عليها حتى وهي في أسوأ حالات الهزيمة والانكسار. ولهذا فإن بناء قوات مسلحة غير فاعلة يأتي نتيجة مباشرة للسبب أعلاه. ولا تكفي التصريحات والبيانات القوية المنفصلة عن واقع الجاهزية العسكرية الحقيقية، والمستوى المأمول لتكامل عناصر القوة الوطنية.^(٢٠)

وبما تقدم، فإن التخطيط السليم لبناء القوات المسلحة وتجهيزها وإعدادها، من شأنه أن يقلل من فرص تحديات الحرب في الحاضر والمستقبل؛ وبخاصة عندما يستند التخطيط والبناء إلى ماتم اكتسابه من دروس التاريخ وخبراته، ويمثل بخلاف دور القيادة العراقية في احتلالها الكويت وما أعقبه خلال تلك الأزمة، ما كان معروفاً من أن الخصم الجاهل غالباً ما يكون سبباً وسبباً في إثارة الأزمات، ومتسبباً في توثر العلاقات واندلاع الحروب، ثم تصبح الخسارة من نصيبه دائماً.

المطلب الثاني

القوة الاقتصادية

تعد القوة الاقتصادية من العوامل التي لها تأثير وبشكل مباشر في قوة الدولة، إذ يقصد بالنمو الاقتصادي ذلك المستوى الذي تبلغه الدولة في نواحي الكفاية الاقتصادية ودرجة التصنيع النسبي فيها، إذ لا تسهم الموارد في قوة الدولة إلا بمقدار استغلالها اقتصادياً وتقنياً، ويتبين الفرق في مستويات القوة الاقتصادية عند المقارنة بالمستويات التي تميّز بها الدول الصناعية، إذ ليس من باب الصدف أن نجد أقوى دول العالم اليوم هي تلك التي تحتضن أكثر من غيرها وسائل

الحربية وأفضلها تقنياً وأشدّها فتكاً ذات جدوى؛ عندما يمتلكها جنود تنقصهم المهارات الحربية والمقدرة الفنية للاستخدام^(٢١)؛ أو ويفتقرون إلى وجود الكفاءة القيادية. ثم إن سوء التنظيم وانعدام التدريبات المشتركة، وغير ذلك من المعطيات، شئون لها عواقب وخيمة عند أول اختبار للقوات حين يطلب منها تنفيذ الواجبات والمهام. ويعده بناء وتأسيس القوات المسلحة من الأولويات التي يجب على الدول أن توليهما أهمية كبرى، لأن خطأً بسيطاً في إكمال ذلك البناء سوف يخلف تأثيراً بالغ الأهمية في مدى فعالية القوات، ويبهر ذلك جلياً في زمن الأزمات. وعندما يعزز القواسم المشتركة بينها وبين القوى العسكرية أو الحربية ستظل أقل من المستوى المطلوب، ويخشى معه عليها من الفشل أكثر مما يعول عليها لتحقيق النصر، وليس من الضروري أن يكون هناك عدو معروف ومحدّد حتى تؤسس وتتجهز الجيوش، بل على العكس، إذ إن بناء القوة وإعدادها مطلب ضروري في كل زمان ومكان، لتحقيق الردع ومواجهة تحديات السلام غير المتوقعة وصيانة السلام، وتحقيق الاستقرار الذي لا تنمو الدول أو يزدهر اقتصادها بدونه^(٢٢). ولعل من أكبر المخاطر التي تهدد الجيوش وتوثر في أدائها، وجود قادة لها ومخططين لا يملكون الإمكانيات الكافية لمعرفة المقدرة القتالية الفعلية لقوتهم، ولا يحسنون تقدير قوة خصمهم. ومن أبرز الأمثلة على ذلك المفهوم ما فعلته القوات العراقية أثناء احتلالها لدولة الكويت بدءاً من الثاني من أغسطس ١٩٩٠م وحتى خروجهما في نهاية فبراير ١٩٩١م. فقد ظلت

والسيطرة عليها واستثمارها من المهام العسكرية والأساسية الحساسة، لذا فقد ترتب على معرفة هذه الحقيقة ظهور ما يعرف بفكرة (شريين الحياة) التي تمتد الدولة بحاجتها والتي أصبحت حماية هذه الشريين من الأمور التي تمس المصلحة الوطنية والأمن القومي^(٢٢).

ان الاهمية التي تعطى للموارد والى القوة الاقتصادية عامة، دفعت البعض للقول: لقد كانت القوة الاقتصادية دائمًا أداة للقوة السياسية وذلك من خلال ارتباطها بالقوة العسكرية، والامر هنا يليست مشروط بالموارد ذاتها، انما بما يرتبط بها من قوة اقتصادية، بوصفها مقوم من مقومات القوة الشاملة^(٢٣) ومن الطبيعي أن كل دولة من دول العالم لها موارد طبيعية، وأن بعض دول العالم تتمتع بموارد طبيعية قليلة، بينما نجد دولاً أخرى بموارد كثيرة الكمية والنوع. كما أن نجد بعض الدول استطاعت أن تستغل أو تستثمر مواردها على الشكل الذي يحقق لها الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بينما نجد دولاً أخرى لعبت في مقدراتها مؤشرات خارجية جعلتها لا تجني من خيراتها إلا النذر اليسيير، لذلك فإنه من الأمور البديهية أن يرتبط مستقبل الكيان السياسي بما يتوفّر لديه ضمن حدوده من موارد الثروة الطبيعية على مختلف أنواعها، لأن وجود هذه الثروة وإمكانية استثمارها باستقلالية يؤثر تأثيراً بالغاً في مستقبل قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونعود هنا ونقول إن قوة الدولة لا ترجع أصلاً إلى حجم مواردها الطبيعية التي تمتلكها ضمن حدودها السياسية فقط، وإنما الذي يحدد ذلك

التكنولوجيا التي مكنتها من الإفادة القصوى من مواردها^(٢٤).

ولا يمكن لاي دولة في عالم اليوم ان تنموا لم تحدد حجم ماتملكه من موارد شاملة، اي ليس ما موجود في باطن الارض فحسب انما ما تملكه من موارد عامة واهمها الموارد البشرية بوصفها مورد اقتصادي. وكلما تنوّع الموارد، وكلما استطاعت الدولة استثمارها بشكل سليم كلما تميزت عن الدول التي تصنف بأنها فقيرة واتجهت للتقدم صوب المراتب المتقدمة. والموارد التي تملكها الدولة ليست متعلقة بنوع واحد كما بينا، الا ان مخرجاتها تعطي للدولة الفرصة لأن تنهض، واهم مخرجاتها أنها تحفز النمو العام، وبضمن التوسع بالاتفاق على قطاع البحث والتطوير والقوة العسكرية والتعليم والصحة، وغيرها، بحسب قدرة الدولة على امتلاك قدرة التصنيع، وايضاً امتلاك موقع افضل في التجارة الدولية. والامر كلّه يتعلق بالموارد والحصول عليها وطرق استثمارها.

وعلى سبيل المثال إذا ما أراد كيان سياسي ولو ج المعترك القوي لصنع قنبلة ذرية فلا بدّ له أن يحصل أو يمتلك اليورانيوم، ثم ان يمتلك القدرة الصناعية لتحويله إلى ما يرغب إنتاجه. لذلك فإن مفهوم عبارة إمكانية الحصول على الموارد، تشمل عناصر عديدة تتمثل في موقع ومصادر المادة الأولية ودرجة تطورها والسيطرة السياسية والقوة المالية من رؤوس الأموال والتقدم العلمي والفنى على مستوى عالٍ. وتسمى بعض الموارد الأولية (مواد إستراتيجية) إذا كانت صفات تربطها بأمن الدولة ومسيرة قوتها وبناء مكانتها العامة، وأمنها. وقد ثبت أن امتلاك الدولة للموارد

ويعتقد كلّ من ماهر إسماعيل صبري وصلاح الدين محمد توفيق بأنّ التكنولوجيا ليست مجرد علم أو تطبيق لعلم أو مجرد أجهزة؛ بل هي أعمّ وأشمل من ذلك بكثير؛ فهي نشاط إنساني يشمل الجانب العلمي، والجانب التطبيقي، إن الاستراتيجية الأمريكية توضع لتحقيق الأهداف الغربية والأمريكية عن طريق توظيف تكنولوجيا الإعلام وثورة المعلومات في ظل الصراع الدائر بين حضارات العالم وثقافاته ازداد قيمتها المعلومات وتوظيفها في العلاقات الدولية، فإن تدفق المعلومات التي يمارسها الغرب الصناعياليوم تحمل في طياتها تهديدات ومخاطر جديدة على الثقافات الوطنية في دول العالم الثالث، فنحن بحاجة إلى تحصين أمتنا الثقافية والحفاظ عليه وسط هذا الجو العاصف من المتغيرات والتطورات المعلوماتية الكبيرة لذا يشهد العالماليوم فصلاً آخر من فصول التاريخ الإستعماري تحاول فيه الدول الكبرى مرة أخرى السيطرة على الدول الصغرى باستخدام وسائل وتقنيات جديدة بسياسة الاستحواذ على العالم من خلال التكنولوجيا وسبب التطورات الكبيرة في المجال التكنولوجي. ولعل أبرز مظاهر هذه الثورة يتمثل في انتشار الانترنت على نطاق واسع وظهور مفهوم {العالمة} وكأنها عصا القيادة التي تصدر الأوامر لضبط المفهوم السياسي يدها عملية تاريخية تفسرها التحولات التكنولوجية في مجال الإعلام والإتصالات والمعلوماتية يدها إطاراً فكرياً ونظاماً ومذهباً معيناً يعبر عن حضارة معينة وهو مرادف للأمركة بكل ما تتضمنه من توجهات وأفكار وسياسات عالمية.

القدرة البشرية المتمثّلة في التقدّم العلمي والفتى لاستثمار هذه الموارد^(٤).
ولا بدّ لنا من توضيح كلمة موارد، فهي في نظر الجغرافية السياسية أي شيء تمتلكه الدولة، أو يمكنها الحصول عليه أو تتوصّل إليه ليدعم إستراتيجيتها، والموارد إما تكون محسوسة كالتربيّة أو المعادن أو غير محسوسة مثل الزعامة أو يمكن قيامها مثل السكان أو يصعب قياسها كالوطنيّة.

المطلب الثالث

القوة التكنولوجية

إذاً فإن التكنولوجيا فكر وأداء وحالات للمشكلات قبل أن تكون مجرد اقتناء معدات،

المبحث الثالث

تحول القوة في النظام الدولي

سيطرت حقائق القوة الأمريكية على مسار النقاش النظري حول طبيعة التحول في مفهوم القوة، حيث تعددت مظاهر هذا التحول الذي ارتبط أساساً بالتغييرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية التي افرزها واقع ما بعد الحرب الباردة اذا شهدنا تحول في طبيعة الفاعلين الاطراف في معادلة القوة حيث ان حجم التحولات الدولية في تلك الفترة قد افضى الى نقاش جدل مهم حول بقاء الدولة في ظل التدفق المتزايد للاعبين الدوليين من غير الدول وهو ما يعكس بصورة غير مباشرة على اداء الوظيفة الامنية كمحور من محاور السياسة العليا للدولة وبالتالي حكم هذا التحول الى درجة معادلة القوة في النظام الدولي واشر بصورة ملموسة على طبيعة القوة وعلى مستويين ^(٢٦):-

- توزيع القوة بين الدولة والفاعلين الآخرين سواء تم ذلك بارادة الدولة التي لم تعد تملك القدرة على الادارة الاحادية للمشكلات القائمة، ام حصل ذلك بسبب التنامي الذي تتتوفر عليه هذه الفواعل.

- بروز قضايا ووظائف جديدة اكبر من قدرة الدول على التعاطي معها عبر اجراءات قانونية رسمية بما يقلل من قيمة هامش القوة الذي تتتوفر عليه الدول بالمقابل لتعزيز مكانة الاطراف غير الدولية في ممارسة القوة والنفوذ، وحقيقة ان ضعف احتكار الدولة القومية التقليدية للقوة ناجم عن ضعف احتكارها

اللاصقون والطاقات المرتبطة بعمليات

وإجراءات امنية القديمة منها والجديدة.

وقد سعى الفاعلون في شركات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وتجمعات المجتمع المدني الأخرى للتاثير على الدول بطرق يمكن ان تكون مكيفة في علاقات القوة التقليدية بدرجة اكبر او اقل ^(٢٧)، ولكنها تملّك اليوم ايضاً عناصر قوة مستقلة وتأثيراً على عمليات مناسبة للأمن ولأجل ذلك يرى البعض ان مفهوم القوة مرتبط بالاساس بطبيعة الفواعل المستخدمة لها وكم ا قال ريمون ارون ان **الخاصية المميزة للعلاقات الدولية داخل النظام الدولي هي مدى قانونية وشرعية استخدام القوة من قبل اللاعبين الدوليين**.

الصورة الذاتية لمفهوم القوة في مقابل الخاصية الانعكاسية حيث الفواعل تتمتع بالقوة والنفوذ بمقدار تصورها الذاتي لهمعكس ما كان حاصلاً في حقب تاريخية ماضية عندما كانت الدولة تدرك قوتها بشكل انعكاسي بمقدار قوة الآخرين، وحدد هذا التحول هو الطبيعة الجديدة للمنازعات الدولية، فمنذ المنتصف الثاني من القرن العشرين بدأ العالم يشهد تراجعاً في النزاعات بين الدول في مقابل ظهور نزاعات داخل الدولة الواحدة وهو ما يقلل فرص معرفة الدول لبعضها البعض داخل قوتها من خلال المواجهة المباشرة او النزاع المسلح ^(٢٨).

ونتيجة كل ذلك تراجعت اهمية البعد العسكري في تحديد مفهوم القوة وفي تحديد ملامح التغيير في النظام الدولي، حيث توفر القوة العسكرية الثقة والاطمئنان للدولة مما يجعلها تتخذ الموقف الدولي من مركز القوة

- شمولية القوة العسكرية.
- النزعة الانفرادية في استخدام القوة بعيدا عن المؤسسات والتنظيمات الدولية، حيث عملت الولايات المتحدة على شرعننة القوة من خلال المنظمة العالمية الامم المتحدة.
- العامل التقني والتكنولوجي المتتطور. وتحولت القوة بعد ذلك في عالم اليوم وبعد الثورة التقنية والمعلوماتية التي جعلت عالما اخر اثر في تغيير مفهوم القوة في النظام الدولي، حيث تؤثر ثورة المعلومات في القوة مقاسة بالموارد لا بالسلوك ففي القرن الحادي والعشرين أصبحت تكنولوجيا المعلومات بمعناها الواسع اهم مصادر القوة وساعد ذلك على خلق تقسيم دولي جديد للعمل ويعد اهم مدخلات التغيير في الهيكلية الدولية زاصبح التقدم التكنولوجي لازما من اجل قوة الدولة على المدى البعيد ويوفر قوام قوة المجتمع وحياته. حيث ان الاستراتيجية الامريكية توضع من اجل تحقيق الاهداف الغربية واهدافها عن طريق توظيف تكنولوجيا المعلومات وثورة المعلومات في ظل الصراع الدائم بين حضارات العالم وثقافاتها التي تزيد من قيمة المعلومات وتوظفها في الصراعات الدولية والتي تحمل في طياتها تهديدات ومخاطر جديدة على الثقافات الوطنية في دول العالم الثالث^(٣١).
- ان القوة أصبحت تمثل بالحروب الالكترونية وحروب المعلومات المرتبطة بالسيطرة الالكترونية من خلال الاقمار الصناعية بالفضاء الخارجي وتخريب نظم البنية التحتية القائمة على اساس نظام المعلوماتية وتكنولوجيا المتطورة^(٣٢).

وعدم خشية خصومها حيث ان الدولة التي لا تمتلكها قوة عسكرية لا يمكنها ان تصمد بوجه التغيرات والتهديدات الخارجية وهذا ما يعرضها لاعطاء تنازلات تمس مصالحها، فمن الناحية التقليدية كان اختبار القوة التقليدية هو قدرتها على الحرب كما يقول تايلور اما اليوم، فان اساس القوة اخذ في الابتعاد على التأكيد على القوة العسكرية^(٣٣). بسبب كلفتها المادية والمعنوية بحيث لا يمكن استخدامها الا في الحالات القصوى، اما السبب الاخر هو تغير الادراك في داخل القوى العظمى مثل سبيبا اضافيا لهذا الابتعاد، فمجتمعات ما بعد الثورة التكنولوجية راحت تركز على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي وليس على المجد وهي تكره ارتفاع عدد ضحاياها، و كنتيجة لتزايد الادراك بعد ترجيح العالم العسكري في وضع الاستراتيجيات المناسبة قنامت اهمية القوة الاقتصادية وازدادت في ظل المتغيرات الدولية الجديدة واصبحت هدفاتها تسعى اليه الدول واساسا تقدم عليه وازدادت في ظل المتغيرات الدولية الجديدة واصبحت هدفاتها تسعى اليه الدول واساسا تقدم علىه قوتها الراهنة والمستقبلية ومعيارا اساسيا تمكّن الدولة من ممارسة اللعبة الدولية.

وهكذا فان الدول اصبحت تعتمد على قدراتها الاقتصادية اكثر من قدراتها العسكرية، حيث اصبحت الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على دول العالم النامية اكثر فاعلية نسبية من التدخلات العسكرية التي وهناك ثلاث متغيرات تتركز فيها القوة عالميا وهي كالاتي^(٣٤) :-

وبالتحديد القوة العسكرية، الا ان التغيرات اخذت تتجه الى التغيير فيه بحكم كون عوامل القوة التي يستند اليها تغير، ومن ثم اصبح من الصعب الاعتماد على عوامل القوة التقليدية في ادارته.

وبالتالي لم يعد بالامكان الاعتماد على عوامل القوة التقليدية في تنفيذ الاستراتيجية الكونية التي يديرها القطب الواحد حيث لم تعد القدرات النووية والعسكرية هي الآلية الوحيدة والمركبة في تفعيل الدور الدولي والاقليمي للدول بل حل محلها عنصر اكثر حداثة وافضى الى تحول القوة بشكل حاسم باتجاه القدرة والقوة التكنولوجية التي تعد المصدر الاكثر تنوعا من حيث الفعالية بين المصادر الاخرى للتغيير والتي يمكن استخدامها لمكافحة والاقناع، والارغام، ويمكن استخدامها لتعويض جزء من التخلف الاقتصادي، وايضا لتحييد جزء من القوة العسكرية بل ويمكن ان تهزمنها بكلفة اقل.

باختصار ان عوامل القوة المعاصرة تعد مصدر للقوة الناعمة التي تميز عن القوة الصلبة بحلول الجذب محل الضغط والاقناع بدل الاكراه والاجندة بدلا عن التكتيك.

ووفقا لما تقدم تصبح التكنولوجيا في مركز القلب للقوى التقليدية والصاعدة او المحرك الاساس لاليات التغيير الاخرى، والتي تعتبر الآلية الاكثر تاثيرا في عملية ادارة التغيير في النظام الدولي.

ومن ثم فان عوامل القوة بقيت هي العوامل الابرز لادارة التغيير في النظام الدولي، ومن اهم مدخلات تلك العوامل هي عوامل القوة المعاصرة التي يأت في مقدمتها العوامل التكنولوجية عامة، والعوامل الاقتصادية.

كل هذه المتغيرات اصبح لها دور في تغيير النظام الدولي و كنتيجة لتزايد الادراك بعدم جدوا ترجيح العامل العسكري في ادارة تغيير النظام الدولي ، فطرحت الاستراتيجية الامريكية مفهوم الهيمنة الحميدة الذي يرتكز على امكانية السيطرة بالاقناع وتحجيم العنف الى ادنى درجاته وترويج المنطلقات القيمية والمؤسسية للدولة لتوسيع نفوذها العالمي، وبالتالي ليس كل من امتلك مقومات القوة تعد انها مؤثرة ولكن القدرة اهم من الامكانيات فالقوة لا يمكن ان تكون بالقهر والاكراه وإنما بالاقناع والتاثير^(٣٣).

وهكذا فان امتلاك القدرة على التحكم عن بعد بواسطة تكنولوجيا التي تقدم بدورها المحفزات والادوات الفاعلة والهائلة للتغيير في النظام الدولي، فعلى سبيل المثال عملت الولايات المتحدة الامريكية من خلال تحكمها في ادوات تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية في التحكم وادارة العديد من التغييرات السياسية في انظمة الحكم فالثورات العربية المسماة (ثورات الفيس بوك)^(٣٤) التي حدثت في المنطقة العربية قد تم ادارتها وتفعلتها تكنولوجيا من قبل الغرب والتي كانت من تداعياتها اشارة الفوضى وعدم الاستقرار فيما بعد فاصبح التغيير او القوة التكنولوجية عامل في ادارة التغيير في النظام الدولي وفاعل مهم من الفواعل الدولية الجديدة.

الخاتمة

ان النظام الدولي الذي ولد في اعقاب الحرب العالمية الثانية يوجد تدفق مقومات الاستمرار له، على مدى عدة عقود طوال مرحلة الحرب الباردة، وما بعدها حيث يقوم على قانون القوة

المصادر:

١٥. فاروق عمر عبد الله العمر، دولة القوة ودولة الضعف، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ط١، ٢٠٠٥.
١٦. عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، انتلاق الاقتصاديات النامية: رؤى وآراء حديثة، www.digitallibrary.univ-batna.dz
١٧. سرمد عبد الستار أمين، التغيير التكنلوجي وشكلية التنافس على المستوى الدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام ، ٢٠٠٠.
١٨. جوزيف سي. ناي، مفارقة القوة الأمريكية- لماذا لا تستطيع القوى العظمى الوحيدة في العالم ان تنفرد في ممارسة قوتها، ترجمة د. محمد توفيق ، السعودية . ٢٠٠٣.
١٩. روبرت غيلبن ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ٢٠٠٩.
٢٠. ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، حرب الفضاء، مركز الامارات للدراسات والبحوث، الامارات ، ٢٠١٤.
٢١. توماس كوبلاند، ثورة المعلومات والأمن القومي ، دراسات عالمية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث، العدد ٤٦، ٢٠٣٤.
٢٢. ذياب البدائنة، الامن وحروب المعلومات ، دار الشرق للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠٠٢.
٢٣. مصعب جسام الدين ، ثورات الفيس بوك - مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ط١، ٢٠١٤.
24. wayne h.ferris, the power capabilities of nation – states,(Lexington books),1999.
25. Germany bundesministerium der verteidigung ، defense policy Guidelines(berlin, bundesministerium der verteidigung , defense policy ,2003
١. ببير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز كرم فؤاد، نشر عويدات للطباعة، بيروت ، ١٩٦٧.
٢. هائز مورغن ثاو، السياسات بين الامم ، ١٩٧٥.
٣. د. سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٤ .
٤. معنى التغيير في معجم المعاني الجامع ، على الموقع www.almanny.com
٥. محمد احمد اسماعيل ، التغيير وانماطه ، بتاريخ ١/ديسمبر ٢٠٠٧ .
٦. محمد عمر الطنوبى، التغير الاجتماعي ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٩٥ .
٧. مجموعة باحثين، التغيير دروس وحقائق [www. 4K4th com.](http://www.4K4th.com) وارشادات، على الموقع ،
- 2010/12/1
٨. محمد احمد اسماعيل، مفهوم التطوير، على الموقع ، [www. Hrdiscnssion.Com/HR18576.html](http://www.Hrdiscnssion.Com/HR18576.html).
٩. اكرم البنى، الانتقال الديمقراطي العربي - معانٍ ومفاهيم، على الموقع ، Net/NR/exres
١٠. أ. ن.ي. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة يونس كامل أديب وهاشم حمادي، دار المركز الثقلية، دمشق، ٢٠٠٧ .
١١. حسن الصعب، المقاربة المستقبلية للإنماء العربي، دار العلم للملاتين، ط١، بيروت ، ١٩٧٩ .
١٢. د. منعم العمار، منازعات الذات - هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير- الولايات المتحدة انموذجاً، ط١، ٢٠١٢ .
١٣. اندره هاموند، ادب الحرب الباردة- كتابة الصراع الكوني ، المركز القومي للترجمة ، ٢٠٠٩ .
١٤. بيرت تشاييمان، العقيدة العسكرية ، ترجمة طلعت الشايب ، القاهرة، مطبوع الاهراء للنشر ، ٢٠١٤ .

الهوامش:

- ٢٢ - عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية، رؤية حديثة،
www.digitallibrary.univ-batna.dz
- ٢٣ - عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: ٣٤،٣٥
- ٢٤ - عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية، مصدر سبق ذكره.
- ٢٥ - سرمد عبد الستار امين، التغيير التكنلوجي واشكالية التناقض على المستوى الدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، ٢٠٠٣، ص ٦٧
- ٢٦ - جوزيف سي.ناي، مفارقة القوة الامريكية- لماذا لا تستطيع القوى العظمى الوحيدة في العالم ان تتفاوت في ممارسة قوتها، ترجمة د.محمد توفيق ، السعودية، ٢٠٣، ص ٢٢.
- ٢٧ - روبرت غيلين ، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر الايوبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ٢٠٩، ص ٢٩٥
- ٢٨ - روبرت غيلين، مصدر سبق ذكره،ص ٢٣١
- ٢٩ - ريتشارد كلارك وروبرت نيك ، حرب الفضاء، مركز الامارات للدراسات والبحوث،الامارات، ٢٠١٤، ص ٢٧.
- ٣٠ - سرمد عبد الستار امين، التغيير التكنلوجي ، مصدر سبق ذكره،ص ٦٧.
- ٣١ - توماس كوبلاند، ثورة المعلومات والامن القومي ، دراسات عالمية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، العدد ٢٠٣، ٤٦
- ٣٢ - ذياب البدائنة، الامن وحروب المعلومات ، دار الشروق للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠٢، ص ٥٩.
- ٣٣ - المصدر نفسه، ص ٧٧.
- ٣٤ - مصعب جسام الدين، ثورات الفيس بوك – مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٤، ص ٩١.
- ١ - ببير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايزكم فؤاد، نشر عويدات للطبعاع، بيروت ، ١٩٦٧، ص ١٨.
- ٢ - هائز مورغن ثاو، السياسات بين الامم، ١٩٧٥، ص ١٢.
- ٣ - د.سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٥ .
- ٤ - معنى التغيير في معجم المعاني الجامع ، على الموقع www.almanny.com
- ٥ - محمد احمد اسماعيل ، التغيير وانماطه ، بتاريخ ١/ديسمبر ٢٠٠٧ .
- ٦ - محمد عمر الطنوبى، التغيير الاجتماعى ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ٥٢ .
- ٧ - مجموعة باحثين، التغيير دروس وحقائق وارشادات، على الموقع www.4K4th.com. 2010/12/1.
- ٨ - محمد احمد اسماعيل، مفهوم التطوير، على الموقع ، www.Hrdiscnssion.Com/HR18576.html.
- ٩ - اكرم البنى، الانتقال الديمقراطي العربي- معان ومفاهيم، على الموقع ، www.Aljazeera.Net/NR/exres
- ١٠ - أ. ن. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة يونس كامل أديب وهاشم حمادي، دار المركز الثقلاني، دمشق، ٢٠٠٧ ، ص ١١-١٢ .
- ١١ - نخلا عن: مجموعة باحثين، التغيير دروس وحقائق وارشادات، مصدر سبق ذكره.
- ١٢ - حسن الصعب ، المقاربة المستقبلية للإنماء العربي،دار العلم للملايين،ط١،بيروت،١٩٧٩،ص ١٤٣ .
- ١٣ - د.نعم العمـار ، منازعات الذات – هل بمقدور الديمقراطـية ضبط العلاقة بين الاستراتيجية والتغيير- الولايات المتحدة انمودجا، ط١، ٢٠١٢ ، ص ٧٠.
- ١٤ - د.نعم العمـار، مصدر سبق ذكره، ص ٧١
- wayne h.ferris,the power capabilities of nation – states, Lexington books ,1999,p55.
- 16 -Germany bundesministerium der verteidigung , defense policy Guidelines berlin, bundesministerium der verteidigung , defense policy ,2003, p.p9-12.
- 17-wayneh.ferris,thepowercapabilitie,cit ,p55.
- ١٨ - اندرو هاموند، ادب الحرب الباردة- كتابة الصراع الكوني ،المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩،ص ٤٥.
- ١٩ - بيرت تشایמן، العقيدة العسكرية ، ترجمة طلعت الشايب ،القاهرة،مطابع الاهراء للنشر،٢٠١٤،ص ١١٨ .
- ٢٠ - المصدر نفسه، ص ١٢٠.
- ٢١ - فاروق عمر عبد الله العمر ، دولة القوة ودولة الضعف ، القاهرة ،المكتبة الأكاديمية ، ط١ ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٣ .